

الكويت.. مركز عبور إندونيسيا نحو السوق الخليجي

محمود عيسى

قال موقع «اسبان بيت» انه في اعقاب رسالة تهنئة بعثت بها الحكومة الكويتية الى الرئيس الاندونيسي جوكو ويدودو منتصف اغسطس الماضي بمناسبة الذكرى السبعين لاستقلال بلاده، وقعت شركة النفط الاندونيسية برتامينا مذكرة تفاهم مع مؤسسة البترول الكويتية للتعاون فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل المشترك في مجالات النفط والغاز الطبيعي المسال والطاقة المتجددة.

وقال الموقع في مقال بقلم محمد ذو الفقار رحمت المتخصص في السياسات الدولية بجامعة مانشستر البريطانية انه في حين ظلت العلاقات الكويتية - الاندونيسية متواضعة نسبيا خلال الفترة الماضية فان التطورات الاخيرة بين الجانبين تعتبر تصورا للتحول التدريجي ولكن المنظور في الوقت ذاته ومرحلة انتقالية في العلاقات الثنائية.

موضع ترحيب

وقال الكاتب ان الكويت لا توفر لجارتنا مرعا للعبور الى الاسواق الاستهلاكية البكر فحسب، بل انها تعتبر مركزا لتوسيع نشاطها وتواجدها الاقتصادي في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

وأضاف ان تنامي الحضور الكويتي في اندونيسيا موضع ترحيب كبير، واندونيسيا التي كانت ذات يوم مصدرا رئيسيا للنفط باتت الآن تستهلك من الطاقة بقدر ما تنتج، اما الكويت فتعتبر احدى دول العالم الرئيسية المنتجة للطاقة.

وبرغم كونها اكبر الاقتصادات في جنوب شرق آسيا، الا ان اندونيسيا بحاجة الى مليارات الدولارات في صورة تدفقات استثمارية لتجديد اقتصادها وتقليص معدلات البطالة لديها، والتي تبلغ في الوقت الحاضر حوالي 10٪، كما انها مهتمة بتوسيع سوقها الاستهلاكي للتحوط من مخاطر الاضرار الاقتصادية المحتملة التي قد تتعرض عنها الازمات المالية في كل من اميركا الشمالية واوروبا.



جانب من الأبراج الشاهقة في العاصمة الإندونيسية جاكارتا

ارتفاع السياح الكويتيين الزائرين لإندونيسيا بين 30 و40٪



مشاريع مصاف نفطية مشتركة وتعاون في مشاريع الطاقة المتجددة

ومع ان الكويت وباكارتا افتما اولي العلاقات الدبلوماسية بينهما في 1968، الا ان التطورات التي طرأت على تلك العلاقات كانت ضئيلة حتى سنوات التسعينيات من القرن الماضي، عندما قدمت اندونيسيا دعما لاستقلال الكويت في اعقاب تعرضها للغزو العراقي، وربما كان هذا الموقف حافزا للمزيد من دفة العلاقات بين الجانبين، الامر الذي جعلها تسجوا نموا وتطورا ثابتين منذ ذلك الوقت.

والى جانب الاستثمارات المتنامية، فقد سجلت معدلات التبادل التجاري صعودا كبيرا من مستوياتها المتواضعة جدا في الماضي، فالكويت تعتبر من الدول المصدرة للنفط ومشتقاته الى اندونيسيا، فيما تستورد منها الاسمنت والاشخاش والورق والمطاط والاثاث والفواكه.

مكون مهم

وتعتبر الطاقة مكونا مهما لارتباط الكويت مع اندونيسيا، ففي 2010 اشترت شركة الاستكشافات البترولية الخارجية الكويتية - كوفيبك - اسهما في وحدة كونوكو فيليبس الاندونيسية، التي تملك بدورها حصة بنسبة 25٪ في مقاطعة يوجونغ بنغا في بحر جاوا الشرقي في استثمارات تصل قيمتها الى 45 مليون دولار.

وتبع ذلك اتفاق بين الكويت واندونيسيا على بناء مصفاة للنفط ضمن مشروع مشترك قوامه 9 مليارات دولار، وتبع ذلك الاتفاقية التي وقعت بين شركة البترول العالمية الكويتية وشركة اس كيه انجنيرنج الكورية الجنوبية في 2012 لبناء مصفاة للنفط في اندونيسيا بطاقة 30 ألف برميل يوميا، وبعد ذلك بعام واحد، اعلنت الحكومة الكويتية خططا لبناء مصفاة للنفط في اندونيسيا بتكلفة 7 مليارات دولار، الا ان هذين المشروعين قد الغيا فيما بعد.

العامة الإندونيسية

وقال الكاتب ان مسالة العمال الاندونيسين في الكويت كانت من العوامل المهمة في تحديد شكل العلاقات الكويتية الاندونيسية برغم ان تعداد هؤلاء قد لا يتجاوز 16 الف عامل، ومع ان البلدين وقعا مذكرة تفاهم حول لتنظيم اوضاع هؤلاء، الا ان القضايا التي تمس العمالة الوافدة الى الكويت - ومنها الاندونيسية بالطبع - والتي تم التعاطي معها بطريقة غير عادلة، كانت مصدر قلق للمعنيين بحقوق الانسان، وكان الاشكال الدبلوماسي حول هذه المسالة حافزا للحكومتين لتوقيع مذكرة تفاهم اخرى، وتهدف هذه المرة لتحسين ظروف العمالة الوافدة.

في غضون ذلك حافظت الكويت واندونيسيا على مستوى معتدل من الدبلوماسية التي تقوم على تبادل الأشخاص والزيارات بين البلدين، فقد ارتفع عدد السياح الكويتيين الزائرين لاندونيسيا بنسبة تتراوح بين 30 و40٪ ليصل الى 1300 شخص، كما شاركت الكويت في فعاليات القمة الآسيوية الاقليمية التي عقدت في بانونغ مطع العام الحالي.

Amaraf@gmail.com
@ammarmarafi

عمار معرفي - اعلامي اقتصادي

زاويتي



هناك فرص خارج شارع عبدالله المبارك!

تغيير قانون او تقليل الرقابة، بمعنى آخر شعبي «ودي اخدمك بس الهيئة واقفة بالنص» ولكن دون جدوى من تلك المحاولات لان الهيئة كشفت الكثير ومنها حقيقة السوق الكويتي وكم يساوي فهي كشفت قدرة الشركات واداراتها الحقيقية والسوية الحقيقية للسوق وكيف ان بعض الشركات ركيكة وليست لديها القدرة على دعم أسهمها.

اذن ما العمل؟ ببساطة يفترض اخذ الامر بجدي، فالأموال المستثمرة بالأسهم هي أموالك ومدخراتك، فالمنطق يقول ان الرقابة دائما تحميك وليس العكس، وإذا كنت غير مقتنع بسوق المال الكويتي، فإن الفرص ليست محصورة فقط في شارع مبارك الكبير، يمكنك الذهاب خارج الكويت في أسواق اخرى يمكن ان تكون ملائمة لك والان أصبحت الامور أسهل من السابق، حيث ان هناك تطبيقات في جهازك تمكنك من التداول في أي مكان وفي أي وقت، ولا تعيش على أمل الانتظار بان تعود التداولات كعهدنا السابق وتكون متفرجا، فمقاعد المتفرجين لا تصنع الاثرياء وأصحاب الثروات والأبطال، فهم دائمو البحث عن الفرص في كل مكان، ولا تنتظر ان يسمعك احد، فالكل يريد ان يسمع ما يريد، كحال التداول عندما يخسر سهمه، يحاول التأثير في شخص آخر، فيقول له ان السهم سيرتفع انتظر! فلا السهم ارتفع ولا حياة لمن تنادي، ولا تنس امرا مهما جدا وهو ان معظم من حقق الثروات في العالم حققوها في أسواق في أسوأ حالتها كجسي ليفرمور سنة 1929 في يوم الاثنين الأسود حقق 100 مليون دولار ما يعادل 8 مليارات دولار في وقتنا الحالي، وهذا ايضا بول تيودور جونز حقق مكاسب تجاوزت الـ 60٪ سنة 1987 مع انهيار السوق الأمريكي اما بروس كوفنر فقد حقق 300 مليون دولار في نفس السنة خلال 20 دقيقة، تذكر دائما ان ما يستطيع ان يفعله شخص انت ايضا تستطيع فعله.. فقط حاول، فهؤلاء عانوا اكثر منك وكانت أسواقهم اشرس في تجاراتها ومشاكلها مقارنة بما يحدث عندنا.

تساؤلات عديدة يطرحها المتداولون عن وضع سوق الكويت للأوراق المالية: لماذا لا يتم التدخل من قبل الحكومة عبر المحفظة الوطنية؟ الى متى التدني في السوية ولا توجد رقابة؟ الخ.. من التساؤلات التي أصبحت امرا اعتياديا كزحمة الشوارع تكرهها ولكن مازلت تخرج كارها او محبا. خلال 12 عاما من الخبرة في الإعلام الاقتصادي، فإنه لحسن الحظ عايشت مراحل مهمة مرت على السوق أبرزها الارتفاع الصاروخي للمؤشر الذي تجاوز الـ 16 ألف نقطة وأسهم كالمخازن التي عدت الـ 6 دنانير والدار 1,5 ومدار 1,250 .. الخ، ومن ثم بالخميس الأسود وخروج مظاهرات في الساحة المقابلة للسوق بالإضافة الى تحييد اسهم الخرافي واحداث اخرى من تغير رؤساء السوق والوزراء الى ان وصلنا الى إنشاء هيئة أسواق المال. ما التمسته من خلال تغطيتي لتلك الاحداث امرا واحدا وهو لا يمكن إرضاء المتداول الا بشيء واحد وهو تسلم الشيك محملا بالأرباح سواء بشكل شرعي او غير شرعي، فالمهم الأرباح ولا تعنيني لا رقابة ولا تنظيم، المهم الشيك!

وفي الوقت الحالي، انت عزيزي المتداول، تدفع ثمن تلك العقلية، فانت من سخر أصحاب الشركات «الخرابنة» وأنت من ثبتهم في مقاعدهم، وانت من ساعد في خلق مضاربين او متلاعبين ومحللين اي كلام في السوق، وهؤلاء يجنون الملايين بينما انت تقف على الاعطيات والاشاعات. ثم أتت الهيئة بعد مطالبات ومظاهرات لتنظيم السوق وفرض القانون على التجاوزات والرقابة على شركات الوساطة وعلى من كان يرفع السوق بالسوية الوهمية، لكن من خرج وطالب بتطبيق القانون وتدخل حكومي اصبح الآن هو اشد المطالبين بتخفيف الرقابة وتغيير سياسة تطبيق القانون، ساعد في هذا الامر الشريحة الكبرى من المتداولين أصحاب ثقافة استثمارية بسيطة ولا عيب في هذا او انتقاصا ولكن هؤلاء من السهل توجيههم من قبل اللاعبين الكبار والمتنفذين وخلق نوع من النزاع والفضوى للهيئة حتى يتم



STATE OF KUWAIT

**STATE OF KUWAIT
KUWAIT AUTHORITY FOR PARTNERSHIP PROJECTS
(PREVIOUSLY KNOWN AS "PARTNERSHIPS TECHNICAL BUREAU")**

Request For Proposal (RFP) for Transaction Advisory Services for the South Jahra Labor City

In line with the State of Kuwait Government's direction to promote the Public Private Partnership program in Kuwait, the Kuwait Authority For Partnership Projects ("KAPP"), previously known as the Partnerships Technical Bureau ("PTB") in collaboration with the Kuwait Municipality ("KM"), hereby invites proposals, comprising a technical proposal and a financial proposal, for providing "Transaction Advisory Services for the South Jahra Labor City" project (the "Project").

The project involves the design, finance, construction, operation, maintenance and transfer of a 1,015,000 m² labor city, which aims to provide adequate and affordable housing for 20,000 male, bachelor laborers, as per KM's directions. The term of the PPP agreement with KM will be 40 years including a 3-year construction period. The labor city will consist of several integrated components including residential areas, commercial services, community services, and municipal and utilities services. The Project will be procured as a PPP and will be tendered in accordance with Law No. 116 of 2014, regarding Public Private Partnerships, and its Executive Regulations.

Parties interested in providing Transaction Advisory services for the Project are envisaged to have the requisite technical, legal, financial, environmental and project management expertise to act as a Transaction Advisor ("TA") to assist the State of Kuwait in procuring the Project. TA will be required to support KAPP throughout the different project procurement stages, starting from qualifying Bidders until reaching financial close.

The full details of the required scope of work and the evaluation criteria are included in the RFP document.

The RFP document will be available for purchase starting from the date of publishing this announcement until 12:00 PM (Kuwait time) on Thursday 29 October 2015. Parties interested in obtaining the RFP document are requested to submit to KAPP a certified cheque issued from a bank licensed to operate in Kuwait, for the 'Partnerships Technical Bureau' with a sum of 1,000 KWD non-refundable accompanied by proof of its legal representative status letter.

Proposals, shall be submitted in person to KAPP in a sealed envelope and in accordance with the RFP document at no later than 12:00PM (Kuwait time) on Thursday 29 October 2015 to the attention of:

**Kuwait Authority for Partnership Projects
(Previously known as The Partnerships Technical Bureau)
Touristic Enterprises Company Building
2nd Floor, Shuwaikh Administrative Area, Al-Jahra Street, Kuwait.**

This announcement shall not constitute in any way a commitment by KAPP to proceed with the next stage or award the Project. KAPP retains the right to amend the scope of the Project, modify, extend, cancel or suspend the Project, at any time for any reason without any liabilities for the Authority or any other Public Entity.

This announcement shall be considered a complementary and integral part of the Project Documentation



STATE OF KUWAIT

**دولة الكويت
هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
(الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية و المبادرات - سابقاً)**

طلب تقديم العروض لتقديم خدمات استشارية لمشروع المدن العمالية - مدينة جنوب الجهراء

تماشياً مع توجه حكومة دولة الكويت نحو تفعيل برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تعلن هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات - سابقاً) بالتعاون مع بلدية الكويت بدعوة الجهات الاستشارية المتخصصة المحلية والإقليمية والأجنبية لتقديم العروض الفنية والمالية الخاصة بخدمات استشارية لمشروع المدن العمالية - جنوب الجهراء.

ويشمل المشروع تصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة وتحويل مدينة عمالية بمساحة ١,٠١٥,٠٠٠ م²، حيث يهدف المشروع لتوفير سكن مناسب لعدد 2٠,٠٠٠ عامل من ذوي الدخل المحدود. علماً بأن مدة عقد الشراكة مع بلدية الكويت ستكون 4٠ عاماً شاملة 3 سنوات لبناء المشروع. وتتألف المدينة العمالية من عدة عناصر متكاملة تشمل وحدات سكنية، خدمات تجارية، خدمات مجتمعية، وخدمات البلدية والمرافق العامة. علماً بأنه سيتم طرح المشروع وفقاً لأحكام القانون رقم 1١٦ لسنة 2٠١4 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولائحته التنفيذية.

فعلى المكاتب الاستشارية المتخصصة المحلية والأجنبية الراغبة بتقديم الخدمات الاستشارية للمشروع أن يكون لديها خبرات فنية وقانونية ومالية وبيئية وإدارية للتعاون كمستشار للمشروع مع هيئة مشروعات الشراكة في جميع مراحل طرح المشروع ابتداءً من مرحلة التأهيل وحتى مرحلة الإقراض المالي للمشروع.

هذا وسوف تتوفر كافة المعلومات عن نطاق الخدمات ومعايير التقييم في مستند تقديم العروض.

فعلى من يرغب من المكاتب الاستشارية المتخصصة (المحلية أو الإقليمية أو العالمية) بالحصول على مستند طلب تقديم العروض تقديم شيك مصدق أو معزز من بنك مرخص له بالعمل في دولة الكويت لصالح "الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات" بقيمة 1٠٠٠ دينار كويتي غير قابل للاسترداد ابتداءً من تاريخ هذا الإعلان وحتى الساعة 1٢:٠٠ ظهراً من يوم الخميس الموافق 2٩ أكتوبر 2٠١٥ وفقاً بما يثبت الصفة القانونية لمثلها كتابة.

هذا ويتعين تسليم العروض باليد إلى مقر هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ظرف مختوم وذلك في موعد أقصاه الساعة 1٢:٠٠ ظهراً (بتوقيت دولة الكويت) من يوم الخميس الموافق 2٩ أكتوبر 2٠١٥ .

على أن يتم تقديم العروض بمخروط محكمة الإغلاق وفقاً لما هو منصوص عليه في مستند طلب تقديم العروض إلى:

**هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
(الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية و المبادرات - سابقاً)
مبنى شركة المشروعات السياحية
الدور الثاني، منطقة الشويخ الإدارية، شارع الجهراء، الكويت**

لا يشكل هذا الاعلان أي التزام على الهيئة بأي حال لإجراء المرحلة التالية أو لترسية المشروع، وتحتفظ الهيئة بحقها الكامل في رفض كافة الطلبات المقدمة أو تعديل مكونات المشروع أو إلغاءه أو تمديده دون أدنى مسئولية على الهيئة أو أي جهة حكومية أخرى.

يعتبر هذا الاعلان جزءاً لا يتجزأ من وثائق المشروع ومكملاً ومتمماً لها.